

## تحقيق

هنا بيروت. نحن في منتصف القرن الماضي. السعودية، عبر مكاتبها الاستخبارية، الإدارة على الطريقة السلطانية، توزع «صرر الدنانير» على «نخب» من الصحافيين والكتاب والسياسيين والمثقفين والشعراء اللبنانيين. هكذا، على ذمة الوثائق الأهميّة الرسمية، كانت تشتري الذم. وبالمناسبة، أيّ تشابه بين سلوكيات تلك الحقبة والحقبة الحاليّة قد (لا) يمت إلى الواقع بصلة

وثائق أمن الخمسينات: عن «أسطورة» السلطة الرابعة اللبنانيّة [2-2]

# هكذا ملأت السعودية أفواه الصحافيين ذهباً

محمد نزال

من جملة الوثائق التي احتفظ بها المدير العام الأسبق للأمن العام، فريد شهاب (1908 - 1985)، واحدة تتحدث عن النشاط السعودي في لبنان. نحت هذه الوثيقة من الحرق. ما خطّه المخبر الأمني، اللبناني، فيها، يدور حول الدعاية الإعلاميّة السعوديّة تحديداً، أو، بمعنى أدق، شراء ذم أصحاب الكثير من الصحف اللبنانيّة النشطة في خمسينات القرن الماضي، لمصلحة السعوديّة. هذا ما جاء في الوثيقة الأمنيّة - الرسميّة:

هليون ليرة للعويني

«كان النشاط السعودي في لبنان، في النواحي الصحافيّة والسياسيّة، حتى تعين الوزير المفوض (السعودي) الجديد عبد العزيز الكحيمي (أحد المقرّبين من الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود. عمل قنصلاً في القدس، فوزيراً مفوضاً في عمان، فسفيراً في بيروت، ثم في بغداد التي توفي فيها)، مركزاً كله في يد الحاج حسين العويني (1900 - 1971) رئيس الحكومة اللبنانيّة). وقد بدأت هذه الثقة الجديدة بالعويني منذ وضع الحلف التركي العراقي

على بساط البحث، وأصبح حقيقة واقعة، فعمل الملك سعود (نجل عبد العزيز) على استرضاء العويني بواسطة الوزير السابق المفوض (السعودي) عبد العزيز بن زيد، وذلك بعد حادث الجفاء المعهود عندما جاء الملك سعود، وهو ولي العهد، في زيارته الرسميّة إلى لبنان وطلب من العويني اقراضه مبلغ مليون ليرة، فامتنع هذا الأخير قبل تلقي أمر بذلك من الملك السابق عبد العزيز بن سعود (الأب 1876 - 1953) الذي كان لا يزال على قيد الحياة. وقد تمّت إزالة أثر الجفاء عقب الزيارة التي قام بها العويني إلى المملكة العربيّة السعوديّة، للتعزيزية بالملك المتوفى، باجتماعه بالملك سعود، الذي تولّى العرض بعد وفاة أبيه وتفاهم الاثنان. وعلى مر الأيام، ولشعور الملك سعود بضعف النشاط السعودي في لبنان، أطلق يد العويني في إدارة هذا النشاط الذي يستهدف بالدرجة الأولى إبعاد لبنان عن الحلف العراقي، والعمل لإسقاط الرئيس شمعون (كميل شمعون 1900 - 1987) رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة الذين يعتبره السعوديون صديقاً لسياسة بغداد. وأطلقت يد العويني في الإنفاق، وأصبحت له شيفرة خاصة - ترأسل بواسطتها

الملك سعود مباشرة، كما كان الحال في عهد الملك السابق، ورصد له مبلغ مليون ليرة لبنانية في كل عام لإنفاقه بالشكل الذي يراه مناسباً. وقد مارس العويني نشاطه بالشكل المعروف مدعوماً بالمال الوافر، والذي أسفر عن قيام مؤتمرات الأحزاب والهيئات والشخصيات».

بين الكحيمي والعويني وشمعون

هذا النص الحرفي لمقدمة الوثيقة، وهو بمثابة شرح تمهيدي للمرحلة السابقة، التي سيليناها شرح مسهب للمرحلة التي كتبت فيها الوثيقة، وذلك بغية جعل المدير العام للأمن العام (شهاب) محيطاً بالواقع من كافة جوانبه، وبالتأكيد مع مقاطعة ما جاء هنا مع معطيات أخرى، قبل نقل هذه المعلومات (الأجواء) إلى «القصر» خاصة ومن ثم إلى دوائر القرار في السلطة عامة.

وتُكمل الوثيقة سرداً (حرفياً): «خلال تلك الفترة، كانت علاقة العويني بالوزير السعودي السابق (بن زيد) علاقة استشارة في بعض الأمور، وتفاهم على البعض الآخر، وكان العويني يطلعه على ما يرى من المناسب إطلاعاً عليه. وأما علاقته الرسميّة فكانت ولا تزال مع الديوان الملكي في الرياض، إلى أن شاء الملك

سعود أن يعزز التمثيل الدبلوماسي الرسمي لبلاده في بيروت، فأوفد (الشيخ) عبد العزيز الكحيمي (الوزير الحالي) لأن الوزير السابق كان معدوم النشاط، مهملًا لمفوضية بيروت ومجريات الأمور في لبنان، بسبب انهماكه في أمور السياسة السوريّة في دمشق بحكم أنه سفير لبلاده فيها.

وبالمناسبة فقد روى الوزير الكحيمي نفسه، بعد تعيينه بأيام، لأحد المقرّبين إليه أن حميد فرنجيّة (1907 - 1981) سياسي ونائب في البرلمان - والد النائب السابق سمير فرنجيّة -

رصدت السعودية مليون ليرة سنوياً لحسين العويني بصرها بما يخدم سياستها في لبنان

أبلغه أن الرئيس شمعون عندما تلقت الحكومة اللبنانية من الحكومة السعوديّة السؤال الدبلوماسي التقليدي، عما إذا كانت توافق على تعيين الكحيمي بلبنان، لم يكن راغباً في الموافقة، (وذلك) عندما علم أن الكحيمي نفسه هو الذي كان وزيراً في عمان، وخرج أو أخرج منها بعد سلسلة من الأزمات الداخليّة التي أثارها. ولكن حميد فرنجيّة اقترح على الرئيس شمعون الموافقة، وكان إذ ذاك وزيراً للخارجيّة، حتى لا يزيد رفض لبنان في تآزم العلاقات الرسميّة بين البلدين، فأخذ فخامة الرئيس اللبناني برأيه.

ومن جهة أخرى يمكن التأكيد بأن الحاج حسين العويني كان أكثر الجميع استياءً من تعيين الكحيمي، كما أن هذا الأخير لا يضمن له شيئاً من الود، لشعور الأول بأنه سيكون حيال مزاحم خطر ومراقب نشيط لشؤونهم وأعمالهم، وبخاصة طرق انفاق المبالغ المرصدة له في كل عام، ولشعور الثاني بأن العويني يمارس بالفعل صلاحية وزير مفوض المملكة السعوديّة، بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وأنه سيجد نفسه مضطراً لحوض معركة دبلوماسية صامتة حتى ينتزع صلاحياته التقليديّة المفروضة، في الوقت الذي يتظاهر فيه كل واحد منهما للثاني بالود والمحبة وبالرغبة الخالصة في التعاون المثمر.

ولكن هذا النزاع لم يكن مقدراً له أن يظل مستتراً وراء قناع من الرياء المتبادل، فوقع سلسلة من الأزمات كما سيأتي تفصيله فيما بعد. وظهرت هذه الأزمات جليّة في التقارير المرسلّة من الطرفين سواء إلى وزارة الخارجية أو إلى القصر الملكي. كذلك أحبطت وزارة الخارجية السعوديّة علماً بما يدور من تنازع على الصلاحيات من قبل



مكتب الاستخبارات السعودي، الذي يديره الصحافي السوري صديق بطرس، فكان أن استدعي الحاج حسين العويني إلى مقابلة الشيخ يوسف ياسين (سوري الأصل - أحد مستشاري الملك عبد العزيز المقرّبين جداً)، وكيل وزارة الخارجية (وقدذاك) الموجود حالياً في مصر. سافر العويني لمقابلته وبحث موضوع الخلاف بالتفصيل، ولا يزال العويني حتى اليوم في الإسكندرية لهذا الغرض.

والواقع أن الوزير السعودي المفوض الحالي (الكحيمي) عندما تسلّم منصبه الجديد في بيروت، لقي نفسه في وضع شاذ وغريب، فدار المفوضيّة حقيرة والمفوضى ضاربة أظنابها بسبب الإهمال الذي استمر طوال أعوام وأعوام، والمخصصات الماليّة الإضافية شبه معدومة. لم تكن المفوضيّة السعوديّة في الواقع سوى عبارة عن دائرة تمشية معاملات الجوازات ودائرة بريد، وصلة وصل بين عملاء السعوديّة في لبنان، تنقل لهم تقاريرهم الموجهة إلى مختلف المراجع في المملكة، دون أن تطلع عليها وتسلمها رسائلهم الواردة منها، وتدفع لهم ما تؤمّر بدفعه من أموال دون أن يكون لها أي اطلاع أو رقابة على ما يجري.

ولما جاء الوزير الجديد وأراد استعمال صلاحياته كوزير، اصطدم بسلسلة من المصاعب التي حالت دون تحقيق أهدافه، وكان الحاج حسين العويني بصفة خاصة، وحتى كتابة هذه السطور، و بانتظار ما يحدث من تطور، هو الوزير السعودي المفوض بالفعل.

«صحافيون» على باب الملك

وتُكمل الوثيقة: «إلى جانب ما وجده الوزير الكحيمي من عجز، وجد نفسه في وجه طوفان من مطالب